



دور القوانين والتشريعات النازمة للتمويل الإسلامي على محدودية تمويل السلم في القطاع الزراعي الفلسطيني

The Role of Laws and Regulations Governing Islamic Finance on the Limitations of Salam Financing in the Palestinian Agricultural Sector

أمجد محمود إدعيس^أ، أشرف شرف الدين^أ، عبد المجيد عبيد حسن صالح^أ

^أمعهد IIUM للخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، كوالالمبور، ماليزيا

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

وصلت: 2025/05/01

مراجعة: 2025/06/15

قبلت: 2025/07/03

متوفر على الانترنت: 2024/07/07

الكلمات المفتاحية:

التمويل الإسلامي؛ عقد السلم؛ البيئة القانونية؛ فلسطين؛
التشريعات المصرفية

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الذي تُحدثه البيئة القانونية والتنظيمية على تطبيق عقد السلم كإحدى أدوات التمويل الإسلامي في دعم القطاع الزراعي الفلسطيني. يُعد عقد السلم من الصيغ التمويلية ذات الطابع الشرعي الخاص، التي تتيح تمويلًا مقدماً مقابل تسليم منتجات موصوفة في الذمة في وقت لاحق، وهو ما يجعله ملائماً لتمويل الإنتاج الزراعي الذي يتسم بعدم انتظام التدفقات النقدية وارتفاع مستوى المخاطر. ورغم مرونة هذه الصيغة وتوافقها مع احتياجات المزارعين، إلا أن تطبيقها لا يزال محدوداً جداً في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في فلسطين. وترجع هذه المحدودية إلى جملة من المعوقات، أبرزها: غياب التشريعات الخاصة بعقود التمويل الإسلامي، ضعف التعليمات التنفيذية من الجهات الرقابية، ضعف الرقابة الشرعية المؤسسية، وتدني الكفاءة الفنية داخل المؤسسات المالية، إلى جانب غياب أدوات التحوط الإسلامي كآمين المحاصيل أو السلم الموازي. اعتمدت الدراسة على منهج نوعي تحليلي من خلال مقابلات شبه موجهة مع نخبة من الخبراء والمسؤولين في البنوك الإسلامية وهيئات الرقابة، إلى جانب تحليل وثائق قانونية وتنظيمية ذات صلة. وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تؤكد وجود فجوة تنظيمية حقيقية تعيق تفعيل صيغة السلم. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير تشريعات خاصة بالسلم، وإصدار تعليمات تشغيلية واضحة من الجهات الرقابية، وتفعيل الرقابة الشرعية الداخلية، وبناء قدرات العاملين، إلى جانب إطلاق مشاريع تجريبية في المناطق الزراعية لتعزيز الشمول المالي الزراعي وتقليص الفجوة التمويلية.

ABSTRACT

This study aims to analyses the impact of the legal and regulatory environment on the application of the Salam contract as a key Islamic finance tool in supporting the agricultural sector in Palestine. The Salam contract, which allows for advance payment in return for future delivery of specified goods, is especially

*Corresponding author. Email: amjad.idais@live.iium.edu.my

suitable for agricultural financing due to the irregular cash flows and high risks associated with farming cycles. Despite its flexibility and suitability to farmers' needs, the implementation of the Salam contract remains extremely limited within Palestinian Islamic financial institutions. This limitation stems from several critical challenges, including the absence of dedicated legislation for Islamic contracts, the lack of detailed operational instructions from regulatory authorities, weak institutional Shariah governance, and low technical capacity within financial institutions. Moreover, there is a lack of Islamic hedging mechanisms such as crop takaful or parallel Salam structures. The study adopts a qualitative analytical approach through semi-structured interviews with experts and officials from Islamic banks and regulatory bodies, supported by the analysis of relevant legal and regulatory documents. The findings reveal a significant regulatory gap that hinders the effective application of Salam financing. The study recommends the development of specific laws for Salam, issuing clear operational guidelines from regulators, strengthening internal Shariah oversight, capacity building for financial staff, and launching pilot projects in agricultural areas to promote inclusive agricultural finance and reduce the funding gap.

1. مقدمة

يشكّل عقد السلم إحدى أبرز صيغ التمويل الإسلامي التي تتميز بالمرونة والمواءمة لطبيعة النشاطات الإنتاجية ذات الدورات الزمنية الطويلة، وعلى رأسها القطاع الزراعي. ويقوم هذا العقد على تقديم رأس المال للمزارع مقدماً مقابل تسليم كمية ونوعية محددة من المنتجات في وقت لاحق، ما يجعله أداة مثالية لتمويل مستلزمات الإنتاج، وخاصة في مراحله الأولى التي تفتقر إلى السيولة النقدية.

في السياق الفلسطيني، يُعاني القطاع الزراعي من فجوة تمويلية هيكلية تتجلى في ضعف القدرة على الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة، وهو ما تفاقم بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وتآكل الأراضي الزراعية، وتراجع الاستثمار، وضعف أنظمة الحماية والتأمين. ووفق بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لا تعكس حجم إمكانياته الكامنة، وذلك بسبب غياب السياسات التمويلية الفاعلة، وتقييد المنتجات المالية الإسلامية بالممارسات التقليدية.

ورغم أن عقد السلم يُعدّ من العقود الشرعية ذات القبول العالي فقهيّاً، فإن تطبيقه في فلسطين لا يزال محدوداً للغاية، سواء من حيث العدد أو من حيث التوزيع الجغرافي أو القطاعات المستهدفة. ويعود هذا القصور إلى مجموعة من الأسباب المرتبطة بالبنية التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى عوامل مؤسسية أخرى. فالمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في فلسطين تفضّل التعامل بصيغ مراجعة أو إجارة، نظراً لسهولة تطبيقها وقلة مخاطرها النسبية،

مقارنة بالسلم الذي يتطلب إدارة دقيقة للمخاطر ومتابعة تنفيذية حثيثة.

وقد أظهرت تجارب بعض الدول الإسلامية، مثل السودان وماليزيا، قدرة عقد السلم على تمويل الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمان الغذائي، لا سيما حينما يترافق مع دعم تشريعي مؤسسي واضح وتوجيهات رقابية تُراعي الخصوصية الفقهية للعقود الشرعية. ففي السودان، تم إدراج السلم ضمن سياسات البنك المركزي الزراعية، ما أدى إلى توسيع نطاق تطبيقه، بينما في ماليزيا، ورغم حداثة التجربة، فقد ظهرت مبادرات تنظيمية لتكييف عقد السلم مع الإطار المصري المعاصر.

في المقابل، يفتقر السياق الفلسطيني إلى إطار قانوني صريح ينظم عقود التمويل الإسلامي بصفة عامة، وعقد السلم بصفة خاصة، كما أن الجهات الرقابية، وعلى رأسها سلطة النقد الفلسطينية، لم تصدر تعليمات تنفيذية واضحة بشأن تفعيل السلم، ما ساهم في تعميق الفجوة بين النظرية الشرعية والتطبيق العملي. إلى جانب ذلك، فإن تعدد المرجعيات الشرعية، وغياب وحدات رقابة شرعية متخصصة داخل بعض المؤسسات المالية، أضعف من مستوى الامتثال وأدى إلى تباين في التفسير والتطبيق.

إضافة إلى العوائق التشريعية، تعاني بيئة التمويل الزراعي الإسلامي في فلسطين من ضعف في أدوات التحوط المالي، مثل التأمين التكافلي الزراعي، أو عقود السلم الموازي، وهو ما يجعل المؤسسات أكثر تحفظاً في تبني هذا النوع من التمويل. كما أن غياب الوعي الكافي لدى المزارعين حول مزايا التمويل الإسلامي وخصوصاً صيغة السلم، أدى إلى تراجع في الطلب المجتمعي، رغم الحاجة الملحة.

انطلاقاً من هذا الواقع، تبرز الحاجة الملحة لدراسة معمّقة تُقيّم الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لتطبيق عقد السلم في فلسطين، وتحلّل العوامل المؤثرة في مدى تفعيله داخل القطاع الزراعي، مع تقديم نماذج مقارنة ودروس مستفادة من التجارب الدولية الناجحة. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها الأولى التي تدمج التحليل الفقهي مع القراءة القانونية والتنظيمية لعقد السلم في السياق الفلسطيني، ضمن منهج نوعي ميداني يستند إلى مقابلات وتحليل وثائق من داخل المؤسسات الفاعلة.

وتسعى الدراسة للإجابة عن سؤال محوري يتمثل في: "ما مدى تأثير الإطار القانوني والتنظيمي في فلسطين على محدودية استخدام عقد السلم في تمويل القطاع الزراعي؟"، مع التفرّع إلى تساؤلات فرعية تتناول التحديات الرقابية، وضعف الكفاءة المؤسسية، وسبل تفعيل هذا العقد بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والواقع المحلي.

1.1. الخلفية النظرية

تُمثّل الخلفية النظرية جزءاً جوهرياً في بناء الأساس العلمي للدراسة، حيث تُسهم في تأطير الإشكالية البحثية

ضمن الإطار النظري المناسب. وفي سياق دراسة تأثير البيئة القانونية على تطبيق عقد السلم في القطاع الزراعي الفلسطيني، فإن فهم النظريات المرتبطة بالتنظيم القانوني والعقود يُعد أمرًا ضروريًا لتفسير التحديات القائمة، واقتراح حلول منهجية قابلة للتطبيق.

تُعد البيئة القانونية من المحددات الرئيسية التي تؤثر في نجاح أو فشل أدوات التمويل الإسلامي، لا سيما في السياقات التي تتطلب توافقًا دقيقًا بين أحكام الشريعة والنصوص القانونية الوضعية. ويبرز عقد السلم كأداة تمويلية إسلامية فريدة، تتطلب بيئة قانونية وتنظيمية داعمة لضمان تطبيقها الفعال، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الزراعة.

وفقًا للنظرية المؤسسية (Institutional Theory)، فإن التشريعات والأنظمة لا تؤدي فقط دورًا تنظيميًا، بل تُسهم في تشكيل السلوك المؤسسي وتعزيز الثقة في المعاملات المالية. وهذا ما تؤكد دراسات عديدة بأن البيئة المؤسسية المستقرة والواضحة تُعد شرطًا أساسيًا لجذب الفاعلين وتفعيل العقود المعقدة كالتى تتطلب التزامًا زمنيًا مؤجلًا مثل السلم.

أما من منظور نظرية العقود (Contract Theory)، فإن الشروط الفعالة لعقد السلم – مثل تحديد السعر والكمية والموعّد ومكان التسليم – تتطلب بنية قانونية واضحة تضمن التنفيذ والإنصاف في حال النزاع. أي أن صلاحية هذا العقد في الواقع العملي تعتمد بدرجة كبيرة على ما توفره البيئة القانونية من وسائل إثبات وضمانات تنفيذ.

تُشير الأدبيات كذلك إلى أن غياب إطار قانوني محدد لتطبيق عقود التمويل الإسلامي، أو غموض المرجعيات الرقابية والشرعية، يؤدي إلى تردد المؤسسات المالية في استخدام هذه الصيغ، كما هو الحال في العديد من الدول التي لم تُدرج صيغ التمويل الإسلامي ضمن قوانينها المدنية أو التجارية. وتؤكد هذه الفرضية أدبيات التمويل الإسلامي المعاصر مثل ما طرحه حول الحاجة إلى تحديد البنية القانونية لتتلاءم مع خصوصيات التمويل الإسلامي.

من جهة أخرى، فإن خصوصية عقد السلم كتمويل قائم على التسليم المؤجل تتطلب أدوات قانونية خاصة، مثل القدرة على إنفاذ العقود دون الحاجة إلى ضمانات تقليدية كالرهن. وهذا يتطلب بيئة قضائية وتشريعية تُمكن المؤسسات المالية من اللجوء إلى القانون المدني أو التجاري لحل النزاعات دون الوقوع في مخالفات شرعية.

في السياق الفلسطيني، فإن البيئة القانونية تواجه تحديات متعددة، من حيث تداخل السلطات القانونية، وتعدد المصادر التشريعية (قوانين عثمانية، أردنية، مصرية، فلسطينية حديثة)، إضافة إلى محدودية الإطار الخاص بالتمويل الإسلامي، ما يجعل من تطوير خلفية نظرية ملائمة ضرورة لفهم السياق وتوجيه السياسات التشريعية

نحو التمكين الفعلي لعقود مثل السلم.

وبناء على ذلك، فإن هذه الخلفية النظرية توفر الأساس المفاهيمي لفهم دور القوانين والتشريعات في تمكين أو إعاقة استخدام عقد السلم، وتؤطر الإشكالية البحثية ضمن إطار علمي يمكن من خلاله تقييم التجربة الفلسطينية واقتراح بدائل تشريعية وتنظيمية تتماشى مع أحكام الشريعة ومتطلبات السوق. وتُهد هذه الرؤية النظرية الشاملة للانتقال إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة وتحليل واقع التطبيق العملي لعقد السلم في السياق الفلسطيني.

1.2. مشكلة الدراسة

رغم التقدّم النظري الذي شهدته أدوات التمويل الإسلامي، وعلى رأسها عقد السلم، باعتباره صيغة متكاملة توفر تمويلاً مسبقاً للمنتجات الزراعية وتسهم في دعم المنتج المحلي، إلا أن الواقع العملي في فلسطين يُظهر ضعفاً ملحوظاً في اعتماد هذا العقد داخل المؤسسات المالية الإسلامية. هذا التراجع في التفعيل لا يرتبط بغياب الحاجة أو بضعف الإمكانيات الاقتصادية فقط، بل يُعزى - في المقام الأول - إلى معوّقات ذات طابع قانوني وتنظيمي وهيكلية.

فالإطار القانوني الفلسطيني لا يتضمن تشريعات تفصيلية تُنظّم تطبيق العقود الشرعية، كما أن الأنظمة النازمة الصادرة عن الجهات الرقابية، مثل سلطة النقد الفلسطينية، لا توفر تعليمات تنفيذية واضحة تتعلق بالسلم، الأمر الذي خلق فراغاً تنظيمياً أضعف ثقة المؤسسات المالية بتطبيقه. يضاف إلى ذلك ضعف الرقابة الشرعية المؤسسية، وتعدّد المرجعيات التنظيمية، وعدم وجود معايير موحدة لتطبيق الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة، مما يعمّق حالة التردّد لدى البنوك الإسلامية والمؤسسات التمويلية الأصغر في تبني هذا العقد.

وانطلاقاً من هذا الواقع الإشكالي، تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير الإطار القانوني والتنظيمي في فلسطين على محدودية استخدام عقد السلم كأداة من أدوات التمويل الإسلامي، خصوصاً في تمويل القطاع الزراعي؟

هذه المشكلة لا تُطرح من منطلق استكشاف معرفي بحت، بل تنبع من فجوة عملية قائمة، تؤثر على قدرة القطاع الزراعي الفلسطيني في الوصول إلى أدوات تمويل فعالة ومتوافقة مع الشريعة، وسط تحديات اقتصادية، ومخاطر إنتاجية، وبيئة تنظيمية متعثرة.

1.3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق الفهم حول مدى تأثير الإطار القانوني والتنظيمي في فلسطين على تقييد استخدام صيغة السلم في تمويل القطاع الزراعي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. وتنطلق من فرضية أن غياب التشريعات المتخصصة، وضعف الرقابة الشرعية، والتحديات المؤسسية تشكل معوقات مركزية أمام تفعيل هذه الصيغة التمويلية الأصلية. ومن ثم تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحليل البيئة القانونية والتنظيمية الناعمة للتمويل الإسلامي، مع التركيز على ما يتعلق بعقود السلم في السياق الفلسطيني.

تشخيص أبرز التحديات المؤسسية والإجرائية التي تعيق استخدام عقد السلم في تمويل الزراعة. تقييم دور الرقابة الشرعية والتشريعية في دعم أو إعاقه اعتماد عقد السلم ضمن المنتجات التمويلية الإسلامية. اقتراح نموذج عملي لتفعيل عقد السلم في المؤسسات المالية الإسلامية الفلسطينية، بما يتوافق مع الواقع القانوني والاقتصادي.

1.4. أسئلة الدراسة

تُبنى هذه الدراسة على مجموعة من التساؤلات البحثية التي تُوجّه عملية التحليل وتساعد في بلورة الإطار التفسيري للنتائج، وتتمثل في:

إلى أي مدى يوفّر الإطار القانوني والتنظيمي في فلسطين بيئة مواتية لاعتماد عقد السلم كأداة تمويلية في القطاع الزراعي؟

ما هي أبرز العوائق القانونية والرقابية والمؤسسية التي تحول دون تبني المؤسسات المالية الإسلامية لصيغة السلم؟ كيف يمكن تصميم نموذج تطبيقي فعال وقابل للتنفيذ لعقد السلم في فلسطين يراعي الجوانب القانونية والشرعية والاقتصادية؟

1.5. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على إحدى أهم أدوات التمويل الإسلامي التي تمتاز بالمرونة والملاءمة للقطاع الزراعي، وهو عقد السلم، وذلك ضمن سياق فلسطيني يعاني من فجوة تمويلية حادة ومركّبة في الزراعة. وتأتي هذه الدراسة في توقيت بالغ الأهمية نظرًا لما يشهده القطاع الزراعي الفلسطيني من تحديات متفاقمة ترتبط بتقلبات الإنتاج، ونقص السيولة، وتقييد الوصول إلى التمويل، خاصة التمويل المتوافق مع الشريعة.

وتكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تجمع بين التحليل الفقهي والتقني والتنظيمي لعقد السلم، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بصورة متكاملة. كما تعتمد الدراسة على منهجية نوعية ميدانية تُمكن من فهم أعمق للعوائق الواقعية التي تواجه تطبيق هذه الأداة التمويلية، مما يُضفي بعدًا تطبيقيًا عمليًا يعزز من قابليتها للاستخدام من قبل صنّاع السياسات، والمؤسسات المالية، والجهات الرقابية.

إضافة إلى ذلك، تُسهم الدراسة في ملء فجوة معرفية حول غياب التشريعات والإجراءات التنفيذية الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي الزراعي، وتطرح نموذجًا مقترحًا لتفعيل عقد السلم في فلسطين، معززًا بتوصيات واقعية مستندة إلى خبرات ميدانية وتحليل وثائق تنظيمية. ومن ثم، فإن نتائج هذه الدراسة لا تقتصر على تقديم إضافة علمية، بل تحمل أبعادًا تطويرية قد تسهم في تحسين الوصول إلى التمويل الزراعي وتوسيع الشمول المالي في فلسطين.

2. الدراسات السابقة

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة أدوات التمويل الإسلامي، لا سيما تلك المتعلقة بتمويل القطاع الزراعي، مثل عقد السلم. وقد أظهرت عدد من الدراسات الدولية والعربية أن الإطار القانوني والتنظيمي يمثل أحد العوامل الحاسمة في إنجاح أو إعاقة تطبيق هذا العقد:

أ. أظهرت دراسة (Zin et al. (2021 في ماليزيا أن غياب التشريعات التفصيلية والتعليمات التنفيذية يشكل عقبة أمام انتشار عقد السلم، وأوصت بضرورة تطوير إطار تنظيمي متكامل يتماشى مع متطلبات الشريعة. (Zin et al., 2021)

ب. Alsharif و Abdullah (2022 أشارا إلى أن غياب وضوح المرجعيات الرقابية يؤدي إلى تفاوت في تطبيق العقود الإسلامية، مما ينعكس سلبًا على استقرار المنتجات المالية (Alsharif & Abdullah, 2022).

ت. ركزت دراسة Abd Rahman و Abd Ghani (2020) على دور تحديث البيئة القانونية في ماليزيا، وأكدت أهمية السياسات التشريعية المراعية للخصوصية الفقهية في تعزيز تطبيق عقد السلم (Abd Rahman & Abd Ghani, 2020).

ث. Muhammad و Mustafa (2019 ناقشا التحديات التنظيمية في دولة الإمارات، وحددا ضعف التوعية والتدريب كمحدد رئيسي في ضعف تبني عقد السلم (Muhammad & Mustafa, 2019).

ج. أما Al-Hassan و Khan (2018) فقد خلصا إلى أن الدول ذات التشريعات الواضحة تشهد نموًا ملحوظًا في تطبيق التمويل الإسلامي الزراعي (Al-Hassan & Khan, 2018).

ح. كما استعرض (Elgari 2010) التجربة السودانية، وأوضح كيف أن إدراج السلم ضمن سياسات البنك المركزي ساعد على تعزيزه كأداة تمويل ناجعة (Elgari, 2010).

تشترك هذه الدراسات في تأكيدها على أهمية وضوح التشريعات والرقابة الفعالة والتدريب المؤسسي في تمكين التمويل بالسلم، لكنها غالبًا ما تناولت الموضوع من زوايا جزئية أو في سياقات قانونية وتنظيمية مستقرة نسبيًا، دون التعمق في خصوصية السياق الفلسطيني. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة نقدية معمقة تسلط الضوء على أوجه القصور القانونية والرقابية التي تحد من تطبيق عقد السلم في فلسطين.

3. الفجوة البحثية

على الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت التمويل الإسلامي وعقوده، لا سيما في السياقات الماليزية والخليجية، إلا أن هناك غيابًا واضحًا لتحليل نقدي شامل يدمج بين الأبعاد القانونية والتنظيمية لعقد السلم، والتحديات الفعلية لتطبيقه في السياق الفلسطيني.

معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب الفقهية أو الاقتصادية بصورة منفردة، أو على تحارب بلدان ذات بيئة تنظيمية مستقرة نسبيًا، دون الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الواقع الفلسطيني، سواء من حيث غياب التشريعات المتخصصة، أو ضعف الهيئات الرقابية، أو عدم وجود مرجعيات قضائية واضحة تُنظم هذا النوع من العقود.

كما أن غالبية الدراسات لم تُقدّم نموذجًا تطبيقيًا واقعيًا يمكن أن يُعتمد في الأراضي الفلسطينية لتعزيز توظيف عقد السلم، بل اكتفت بتوصيات عامة. لذا فإن هذه الدراسة تُسهم في ملء هذا الفراغ من خلال تحليل معمق يجمع بين الفقه، والقانون، والواقع التنظيمي، مستندة إلى مقابلات نوعية مع خبراء وممارسين، ما يمنحها طابعًا عمليًا تطبيقيًا، ويجعلها مرجعًا لصانعي السياسات ومؤسسات التمويل الإسلامي.

3.1 أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية

تشترك الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تأكيدها على الدور المحوري للإطار القانوني والتنظيمي في تمكين أو تقييد تطبيق عقد السلم، كما تتفق معها في أهمية وضوح التشريعات وتفعيل الرقابة الشرعية وتوفير التعليمات التنفيذية. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة تختلف من عدة نواحٍ:

أ. من حيث البيئة الجغرافية والسياقية، تركز الدراسة الحالية على الحالة الفلسطينية، التي تتميز بخصوصية قانونية وسياسية واجتماعية غير موجودة في بيئات الدراسات الأخرى مثل ماليزيا أو الإمارات أو

السودان.

- ب. من حيث المنهج التحليلي، تجمع هذه الدراسة بين التحليل القانوني والتنظيمي والمقابلات الميدانية، في حين أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل النظري أو الفقهي أو النماذج الاقتصادية.
- ت. من حيث الهدف التطبيقي، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم نموذج عملي قابل للتنفيذ في فلسطين، بينما اقتصر أغلب الدراسات السابقة على توصيات عامة دون الربط المباشر بالإطار القانوني المحلي.
- ث. من حيث الفجوة البحثية، فإن هذه الدراسة تقدم معالجة شاملة تربط بين البيئة القانونية، الهيئات الرقابية، والجهات القضائية، في سياق محلي محدد، وهو ما لم يُتناول بهذا العمق في الدراسات السابقة.

3.2 ما تتميز به الدراسة الحالية

- أ. تعالج الدراسة إشكالية قانونية تطبيقية ترتبط بواقع تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، وهي زاوية لم تُغطَّ بالقدر الكافي في الأدبيات.
- ب. توظف منهجًا متعدد المصادر يجمع بين التحليل القانوني والدراسات الميدانية وشهادات الخبراء، ما يعزز مصداقية النتائج.
- ت. تقدم مقترحًا عمليًا قابلاً للتنفيذ يستند إلى واقع التشريعات الفلسطينية، ويدمج عناصر الشريعة والقانون الوضعي.
- ث. توفر توصيات مباشرة لصنّاع السياسات، والهيئات الرقابية، والمؤسسات المالية، مما يعزز من قابلية الدراسة للتطبيق الفعلي.

3.3 ما يستضيفه الدراسة الحالية

- أ. إثراء الأدبيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بعقود التمويل الإسلامي، من خلال دراسة تطبيقية تُعنى بالسياق الفلسطيني.
- ب. تسليط الضوء على التحديات الفعلية التي تواجه البنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر في استخدام عقد السلم.
- ت. بناء قاعدة معرفية تستند إلى الواقع المحلي وتدعم جهود تطوير تشريعات متخصصة في التمويل الإسلامي.

ث. تقديم إطار تنفيذي مقترح يمكن الاستفادة منه من قبل الجهات الرقابية والمشرعين الفلسطينيين.

ج. ربط التحليل القانوني بمخرجات المقابلات الميدانية بما يضمن شمولية التوصيات ومناسبتها للتطبيق العملي.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تُعد مكملة لما سبقها، لكنها تتجاوزها بتحليل أكثر التصاقاً بالسياق الفلسطيني، ما يمنحها قيمة تطبيقية وعلمية متقدمة لصانعي السياسات ومؤسسات التمويل الإسلامي.

4. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتضمن جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي عبر مراجعة الوثائق القانونية، التشريعات، والتعليمات التنفيذية الصادرة عن الجهات الرسمية، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

كما استُخدم المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة مع خبراء وموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولين في سلطة النقد، وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية، بهدف الحصول على رؤى مباشرة حول معوقات تطبيق عقد السلم وفرص تطويره.

شملت العينة عددًا من البنوك والمؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي في فلسطين، حيث تم تحليل بياناتهم لتقييم مدى انتشار وتطبيق صيغة السلم. تم استخدام تحليل المحتوى لتفسير البيانات النوعية وتوليف النتائج مع المعلومات القانونية والتنظيمية.

5. النتائج

أظهرت نتائج الدراسة عدة نقاط رئيسية تؤثر على محدودية استخدام عقد السلم في تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، يمكن تلخيصها كما يلي:

أ. ضعف التشريعات التفصيلية: غياب قوانين وتشريعات واضحة ومحددة تنظم عقود التمويل الإسلامي عامة، وعقد السلم خاصة، مما يخلق حالة من عدم اليقين القانوني لدى المؤسسات المالية.

ب. عدم وجود تعليمات تنفيذية واضحة: سلطة النقد الفلسطينية لم تصدر حتى الآن توجيهات واضحة تُسهل اعتماد عقد السلم، مما دفع المؤسسات إلى تجنب استخدامه خوفاً من المخاطر التنظيمية.

ت. ضعف الرقابة الشرعية المؤسسية: العديد من المؤسسات المالية تفتقر إلى وحدات رقابة شرعية متخصصة، أو تعاني من تعدد المرجعيات الشرعية، ما يسبب تبايناً في فهم وتطبيق العقود الشرعية.

- ث. مخاطر إدارية وتشغيلية عالية: تطبيق عقد السلم يتطلب متابعة مستمرة وإدارة مخاطر معقدة، وهو ما يفتقر له النظام الإداري في بعض المؤسسات، خاصة المؤسسات التمويلية الأصغر.
- ج. قلة الوعي والمعرفة: ضعف الوعي بين المزارعين بخصوص فوائد التمويل بالسلم وبنوده الشرعية، ما يؤثر سلباً على الطلب على هذا النوع من التمويل.
- ح. غياب أدوات التحوط المالي: نقص في منتجات مثل التأمين التكافلي الزراعي التي يمكن أن تخفف من المخاطر المرتبطة بعقد السلم.
- خ. تفضيل المؤسسات لصيغ تمويل أخرى: تميل المؤسسات إلى صيغ التمويل التقليدية أو المربحة والإجارة، لسهولة تطبيقها ووضوح مخاطره مقارنة بالسلم.

5.1 المناقشة والربط بالدراسات السابقة

تتسق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة المنشورة في قواعد بيانات سكوبس، حيث أظهرت الدراسات مثل دراسة (Zin et al. (2021 أن غياب التشريعات التفصيلية والتعليمات التنفيذية يمثل عقبة رئيسة أمام توسيع استخدام السلم، وهو ما تأكد من خلال تحليل الإطار القانوني الفلسطيني. كما يتفق مع نتائج (Alsharif & Abdullah (2022 التي أشارت إلى ضعف الرقابة الشرعية المؤسسية وتعدد المرجعيات كأحد أبرز المعوقات، مما يؤدي إلى تباين في التطبيق ويضعف ثقة المؤسسات في الصيغ التمويلية الشرعية.

أما فيما يتعلق بالمخاطر الإدارية والعملية، فتتفق مع ما خلص إليه (Muhammad & Mustafa (2019 حول ضعف التدريب والتوعية، وهو ما يبرز الحاجة إلى بناء قدرات داخل المؤسسات المالية لتعزيز تطبيق عقد السلم. وقد أظهرت تجارب ماليزيا والسودان، كما بينت دراسات (Abd Rahman & Abd Ghani (2020 و (Elgari (2010، أن تطوير البيئة التشريعية والدعم المؤسسي هما عاملان أساسيان في نجاح تطبيق عقد السلم وتمويل القطاع الزراعي، وهو ما يؤكد ضرورة الاستفادة من هذه النماذج في وضع سياسات خاصة بفلسطين.

6. المقترحات

بناءً على النتائج والتحليل، تُقدّم الدراسة التوصيات التالية لتفعيل عقد السلم كأداة تمويلية فعالة للقطاع الزراعي الفلسطيني:

- أ. تطوير التشريعات القانونية: صياغة قوانين وتشريعات متخصصة تنظم التمويل الإسلامي بصفة عامة،

- وتوضح حقوق وواجبات الأطراف في عقود السلم على وجه الخصوص.
- ب. إصدار تعليمات تنفيذية من سلطة النقد: ضرورة تبني تعليمات واضحة تُسهّل اعتماد عقد السلم، مع توفير أطر عملية لإدارة المخاطر المرتبطة به.
- ت. تعزيز الرقابة الشرعية المؤسسية: إنشاء وحدات رقابة شرعية متخصصة في كل مؤسسة مالية، وتوحيد المرجعيات الشرعية لتقليل التباين في الفتاوى والتطبيقات.
- ث. تدريب وتأهيل الكوادر المالية: رفع مستوى وعي الموظفين في المؤسسات المالية، وتوفير برامج تدريبية متخصصة في عقود التمويل الإسلامي وخاصة عقد السلم.
- ج. زيادة الوعي لدى المستفيدين: تنفيذ حملات توعية تستهدف المزارعين والمزارعات حول فوائد التمويل الإسلامي وصيغة السلم، مع توضيح حقوقهم وواجباتهم.
- ح. تطوير منتجات تحوّل مالية: دعم تطوير التأمين التكافلي الزراعي ومنتجات تمويل موازية تخفف من المخاطر التشغيلية والإنتاجية.
- خ. تعزيز التعاون مع التجارب الدولية: الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تفعيل عقد السلم في التمويل الزراعي، مثل السودان وماليزيا، لتكييف السياسات واللوائح المحلية.

7. الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن محدودية استخدام عقد السلم في تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني ليست مجرد مسألة تقنية أو فقهية، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يفتقر إلى وضوح التشريعات والتنظيمات الداعمة. وأظهرت النتائج أن هناك فجوة بين النظرية الشرعية والتطبيق العملي نتيجة لضعف التشريعات، وعدم وجود تعليمات تنفيذية، بالإضافة إلى التحديات المؤسسية المتعلقة بالرقابة الشرعية والإدارة.

إن تفعيل عقد السلم في فلسطين يتطلب جهداً تشريعياً وتنظيمياً متكاملًا، مع بناء قدرات المؤسسات المالية ورفع وعي المستفيدين. إن تحقيق ذلك سيسهم في سد الفجوة التمويلية في القطاع الزراعي، وتحسين مستوى الشمول المالي، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين.

8. مراجع

- Abd Rahman, A., & Abd Ghani, N. (2020). Legal Framework for Islamic Finance in Malaysia: Impact on Contract Execution. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 16(2), 85-102.
- Al-Hassan, A., & Khan, T. (2018). Legal Environment and Islamic Agricultural Finance in Arab Countries. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 11(3), 403-418.
- Alsharif, R., & Abdullah, N. (2022). Enhancing Shariah Compliance in Islamic Financial Institutions: Challenges and Solutions. *Journal of Islamic Finance*, 11(1), 45-59.
- Elgari, M. (2010). The Role of Salam Contract in Agricultural Financing in Sudan. *Islamic Economic Studies*, 18(1), 73-95.
- Muhammad, S., & Mustafa, N. (2019). Challenges of Applying Salam Contract in Islamic Banks: Evidence from UAE. *Journal of Financial Services Marketing*, 24(4), 199-211.
- Zin, M., Abdullah, N. I., Ismail, S., & Rahman, R. A. (2021). Regulatory challenges in implementing Salam financing in Malaysian Islamic banks. *Asian Journal of Business and Accounting*, 14(1), 23-48.